الأمم المتحدة

E/CN.15/2026/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 March 2026
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الخامسة والثلاثون

فيينا، 1-5 حزيران/يونيه 2026

البند 6 (و) من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصا أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

تقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

مذكرة من الأمين العام

أُعدَّ هذا التقرير، الصادر عن مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقاليمي/المعهد)، عملا بالفقرة 3 (هـ) من المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد، وأُقرَّ بقرار اتخذه المجلس في جلسته المعقودة يومي 29 و30 تشرين الأول/أكتوبر 2025، تمهيدا لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

* E/CN.15/2026/1.

050526 050526 V.26-04234 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

النتائج التي حققها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

تقرير مجلس الأمناء

أولا- مقدمة

1- أُنشئ معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقاليمي/المعهد)، بوصفه هيئة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وجزءا منها، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1086 باء (د-39)، الصادر في عام 1965. ويتولى إدارته مجلس أمنائه الذي يوفر التوجيه الاستراتيجي للمعهد ويحدد أولوياته.

2- ويسعى المعهد الأقاليمي، في إطار ولايته الواسعة النطاق المتمثلة في وضع وتنفيذ سياسات أفضل في مجالي منع الجريمة ومكافحتها، إلى تعزيز العدالة وتدعيم سيادة القانون والتصدي للتهديدات الأمنية دعما للسلام والتنمية المستدامة.

3- ويركز المعهد على مجالات متخصصة ومختارة تتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والعدالة الجنائية، ومكافحة الإرهاب، والأمن. ويسهم المعهد في سياسة الأمم المتحدة وعملياتها ويدعم الدول الأعضاء من خلال برامجه المتخصصة العملية المنحى في مجالات الأبحاث والتدريب وبناء القدرات. ويعمل المعهد، من خلال النهج العملي الذي يتبعه في مجال البحث، كقناة لترويج الحلول المبتكرة للتحديات التقليدية والناشئة، من خلال توجيه الخبرات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

4- وعقب التقرير الشفوي الذي قدمه المعهد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا بمقرر المجلس 338/2022، اعترف المجلس، في قراره 8/2023، بالدور الذي يؤديه المعهد كعنصر قيّم في منظومة الأمم المتحدة ومساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي القرار نفسه، شجع المجلس المعهد على مواصلة جهوده الرامية إلى النهوض بنُهج قائمة على الأدلة ومركزة حول البيانات من أجل التصدي للتحديات العالمية التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأبعادها المتطورة العديدة وتعزيز سيادة القانون.

5- ويقدم هذا التقرير الصادر عن مجلس الأمناء ملخصا للأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقاليمي في عام 2025، اتساقا مع إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026.

ألف- الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026

6- حدد المعهد الأقاليمي في إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026، استنادا إلى ما أنجزه من أبحاث وتقييم للاحتياجات وتحليل للاتجاهات الناشئة، واتصالات ومشاورات مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات دولية، ومؤسسات أكاديمية وحكومية، وخبراء متخصصين، ومنظمات غير حكومية، وشركاء في تنفيذ البرامج، ومستفيدين من مشاريعه وأبحاثه، التهديدات والتحديات المترابطة التالية في مجال الجريمة عبر الوطنية والعدالة:

(أ) تزايد انعدام الأمن والإرهاب؛

(ب) اتساع نطاق الجريمة المنظمة؛

(ج) دور التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛

(د) انتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال.

7- ومن أجل التصدي لهذه التهديدات والتحديات، يتضمن الإطار الأولويات الاستراتيجية الخمس التالية التي تنظم الأنشطة الوارد وصفها في هذا التقرير، وتجسد أيضا الأهمية الحاسمة لمراعاة المنظور الجنساني ومسائل تغير المناخ والشباب بوصفها اعتبارات شاملة:

(أ) منع ومكافحة التهديدات الأمنية عبر الوطنية والإرهاب والصلات بينهما؛

(ب) مكافحة المشاريع الإجرامية والتدفقات المالية غير المشروعة والممارسات الفاسدة؛

(ج) تعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة والناشئة للتصدي للجريمة والاستغلال؛

(د) منع ومكافحة التطرف العنيف والتشدد؛

(هـ) تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة.

8- ويتماشى عمل المعهد في إطار الأولويات المحددة في الإطار البرنامجي الاستراتيجي بشكل مباشر مع ميثاق المستقبل الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 2024 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويدعم تنفيذهما. ويتجلى هذا الاتساق بشكل خاص فيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

باء- استراتيجية المعهد الأقاليمي الجنسانية

9- استكمالا للإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026، تحدد استراتيجية المعهد الجنسانية التزام المعهد بمراعاة المنظور الجنساني كموضوع شامل وتبرز تركيزه على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

10- وتسلم الاستراتيجية الجنسانية بأن الأنشطة الجنسانية الفعالة يجب أن تتيح إمكانية التكيف مع تنوع الناس والثقافات والمناطق. وباعتبار الاستراتيجية أداة حية، فهي تتطور وتتكيف مع العالم الذي يتغير بسرعة، مما يجعلها مناسبة بشكل مثالي للجوانب المعقدة والدينامية من عمل المعهد في مجالات الجريمة عبر الوطنية والأمن والعدالة، بما في ذلك تقاطعاتها التي لا تعد ولا تحصى. وإضافة إلى ذلك، تم تضمين الأدوات والمبادئ التوجيهية والموارد في ملحق بالاستراتيجية لكي يُسترشد بها في تطبيق الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

جيم- نموذج تقديم الخدمات: من البحث إلى الممارسة

11- في عام 2025، اضطلع المعهد الأقاليمي بولايته من خلال اعتماد نهج متكامل وشامل لعدة قطاعات يجمع بين الأبحاث العملية المنحى، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، والشراكات الاستراتيجية، والمشاركة في سياق السياسات. ويشكل هذا النموذج الأساس الذي ترتكز عليه جميع النتائج الوارد وصفها في هذا التقرير، كما مكَّن المعهد من التصدي بفعالية للتهديدات المعقدة والمتغيرة في مجالات منع الجريمة والعدالة والأمن، مع ضمان أن تظل أنشطته مرتكزة على الاحتياجات الواقعية.

12- وبغية إرساء الأساس اللازم لهذا النموذج، أجرى المعهد بحثا بغرض استخلاص رؤى حول مجالات المخاطر المتخصصة ودعم تصميم التدخلات القائمة على الأدلة. وفي عام 2025، صدرت عن المعهد المنشورات البحثية الست التالية:

(أ) منشور بشأن استغلال المنصات الرقمية من قِبل المتطرفين العنيفين اليمينيين واليساريين في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، بعنوان *Right- and Left-Wing Violent Extremist Abuse of Digital Technologies in South America, Africa and Asia*؛

(ب) منشور يتضمن بحثا بشأن الوصول إلى العدالة في العصر الرقمي يتناول تمكين ضحايا الجريمة السيبرانية في أفريقيا، بعنوان *Access to Justice in the Digital Age: Empowering Victims of Cybercrime in Africa*؛

(ج) منشور بشأن الجرائم المرتبطة بالمعادن الحرجة في جنوب شرق آسيا، يتناول الاتجاهات والتحديات والحلول في هذا الشأن، بعنوان *Crimes Associated with Critical Minerals in Southeast Asia: Trends, Challenges and Solutions*؛

(د) منشور بشأن السجون الخضراء، يتضمن دليلا حول إنشاء السجون المستدامة بيئيا، بعنوان *Green Prisons: A Guide to Creating Environmentally Sustainable Prisons*؛

(هـ) منشور بشأن الألعاب الإلكترونية والتطرف العنيف في أفريقيا، بعنوان *Level Up: Gaming and Violent Extremism in Africa*؛

(و) منشور بشأن الكيفية التي تُستغل بها مسارات الثقة الرقمية من قِبل الأفراد الضالعين في الجريمة المنظمة الخطيرة، بعنوان *Clicks & Links & Tricks, Oh My! How Serious Organized Criminals Exploit Digital Trust Pathways*.

13- ومن أجل تحويل البحث إلى ممارسة، طور المعهد أيضا مجموعة واسعة من الأبحاث العملية المنحى والأدوات التقنية لدعم الممارسين ومقرري السياسات. وتشمل هذه المجموعة 14 منتجا، وهي:

(أ) "تصورات الوالدين بشأن استخدام المراهقين لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي"؛

(ب) "الدراية بالذكاء الاصطناعي: دليل للوالدين"؛

(ج) "الصلات الخفية: تيسير الأنشطة الإجرامية مع استغلال التجارة الإلكترونية"؛

(د) *تحليل المخاطر المترابطة في مجالي الأمن المناخي والتطرف العنيف: دليل عملي لموريتانيا*؛

(هـ) "الاستراتيجيات والشراكات من أجل تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بين موريتانيا وإيطاليا"؛

(و) "إعادة استخدام الموجودات المحجوزة والمصادرة لأغراض اجتماعية: السياسات والممارسات الجيدة"؛

(ز) *15 عاما من التعاون الدولي من خلال مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي*؛

(ح) *مجموعة أدوات المعهد للتخطيط والاستجابة الفعالين في مجال المواد والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية موجهة لواضعي السياسات والمديرين المكلفين بهذه المواد والأسلحة*؛

(ط) "مبادئ توجيهية بشأن التحقيق في المنتجات المقلدة التي تُباع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي"؛

(ي) "مبادئ توجيهية بشأن التحقيق في المنتجات المقلدة التي تُباع من خلال المواقع الشبكية"؛

(ك) "مبادئ توجيهية بشأن التحقيق في المنتجات المقلدة التي تُباع من خلال منصات التجارة الإلكترونية"؛

(ل) "مبادئ توجيهية بشـــأن التحقيق في المنتجات المقلدة التي تُباع من خلال المتاجر العادية والأكشاك في السوق"؛

(م) "مبادئ توجيهية بشأن التحقيق في استيراد تجار الجملة للسلع المقلدة بغرض توزيعها لاحقا على تجار التجزئة"؛

(ن) خمس وثائق مرجعية بشـأن التحقيق موجهة لأعضـاء النيابة العامة بشـأن السـلع المقلدة، يتوافق كل منها مع سيناريوهات التوزيع الخمسة المشار إليها في النقاط (ط) إلى (م) أعلاه.

14- واسـتنادا إلى هذه القاعدة من الأدلة، سـاعدت أبحاث المعهد الدول الأعضـاء في صـياغة سـياسـات وتدخلات محددة الأهداف عبر المجالات المواضيعية. ومن خلال نشر النتائج النوعية والكمية، أذكى المعهد الوعي بالمخاطر الناشئة والثغرات التشغيلية والفرص الاستراتيجية في مجال التصدي للتحديات الإجرامية والأمنية المعقدة.

15- وساهمت أنشطة التدريب والتعلُّم التي نظمها المعهد بصورة مباشرة في نشر الخبرات التقنية المكتسبة من خلال برامجه التنفيذية. وقد أتاحت قدرة المعهد على تصميم وتنفيذ وتقييم برامج تعليمية متخصصة، مدعومة بشبكة متنامية من الشراكات المؤسسية والشراكات مع الخبراء، إمكانية تنظيم أكثر من 60 نشاطا تدريبيا بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت.

16- وقدم المعهد، بالاسـتناد إلى الرؤى المسـتمدة من أبحاثه وأعماله الميدانية، التوجيه والمشـورة في مجال السياسات والدعم التقني بشأن مسائل تتراوح بين حماية التراث الثقافي، وتمويل مكافحة الانتشار، والجرائم الميسرة بالتكنولوجيا السـيبرانية، والتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشـعاعية والنووية. وكيَّف المعهد تدخلاته بما يتناسـب مع السـياقات الوطنية والإقليمية والدولية، حيث قدم الدعم لمجموعة متنوعة من أصـحاب المصـلحة، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة والهيئات التنظيمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

17- وانخرط المعهد في أنشـــطة التوعية، في إطار جهوده الطويلة الأجل في مجالي بناء القدرات وتحقيق الاستدامة، من خلال مبادرات مثل المدرسة الصيفية السنوية حول موضوع الهجرة وحقوق الإنسان، وحلقات العمل الإقليمية والوطنية، والمؤتمرات الدولية، وبرامج الدراسات العليا، بما في ذلك برنامج درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة، وبرنامج درجة ماجستير القانون في الجريمة السيبرانية والأمن السيبراني والقانون الدولي.

18- وقد مُولت الأعمال التي نفذها المعهد في عام 2025 بشـــكل كامل من التبرعات. وكان من بين الحكومات المانحة ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وجمهورية كوريا وفرنسـا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقُدِّم دعم إضافي من الاتحاد الأوروبي، ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجموعة من الشركاء من المؤسـسـات والقطاع الخاص، بما في ذلك الشـركة الصـناعية والتجارية للمنتجات الغذائية (SICPA)، وشركة والت ديزني، ومؤسسة عائلة كاي، واتحاد منطقة التنمية الصناعية بمقاطعة كاسيرتا.

19- ونفذ المعهد نموذج تقديم الخدمات من خلال مقره الرئيسي في تورينو، إيطاليا، ومكاتب الاتصال التابعة له في روما وبروكسل ونيويورك. ويحتفظ المعهد أيضـا بمكتب مشـاريع في بروكسـل، ومركز المعارف المسـمى "التحسينات الأمنية المتأتية من الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار" في جنيف، ومركز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات في لاهاي، ومراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشـــعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي والكائنة في أبو ظبي والجزائر العاصمة والرباط وتبيليسي وطشقند وعمَّان ومانيلا ونيروبي. وظل المعهد منخرطا بنشاط في آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المواقع التي يكون له فيها وجود رسمي.

ثانيا- النتائج على كامل نطاق أولويات المعهد الاستراتيجية الخمس

ألف- منع ومكافحة التهديدات الأمنية عبر الوطنية والإرهاب والصلات بينهما

20- استجابة للتهديدات الأمنية العالمية المتغيرة والمترابطة، واصل المعهد الأقاليمي دعم السلطات الوطنية وأجهزة الأمن ووكالات إنفاذ القانون ومؤسسات قطاع العدالة في التصدي للمخاطر الأمنية الرئيسية ونقاط الترابط بينها، مع التركيز على تعزيز تدابير التصدي المنسقة والقائمة على الأدلة والمستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي وعبر الوطني.

1- حماية المؤسسات العمومية والبنية التحتية والأهداف غير المحصنة

21- لا تزال البيئة الأمنية العالمية تنطوي على مخاطر فيما يتعلق بالأماكن المزدحمة وغيرها من الأهداف المعرضة للخطر، لا سيما في سياق الفعاليات العامة والخاصة الكبرى وقطاع السياحة.

22- ومن خلال التعاون المستمر مع منظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لها، وبالتعاون مع اتحاد أمريكا الجنوبية لكرة القدم، عزز المعهد قدرات الدول الناطقة بالإسبانية الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على حماية الأماكن المزدحمة وإدارة المخاطر الأمنية المرتبطة بقطاع السياحة والفعاليات الكبرى، وذلك من خلال تعزيز الجاهزية والتنسيق والتخطيط الأمني الوقائي.

23- وفي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، عمل المعهد على تعزيز القدرات الوطنية على حماية الأهداف المعرضة للخطر وتحسين الجاهزية للفعاليات العامة الكبرى. وفي الجمهورية الدومينيكية، عززت السلطات الوطنية قدرتها على إجراء تقييمات منظمة للمخاطر، وتحسين التنسيق بين الوكالات، والمشاركة بصورة فعالة مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في قطاع السياحة، مما أتاح اتباع نُهج أكثر توازنا لحماية الأماكن العامة مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية. وفي باراغواي، عزز المعهد الجاهزية الوطنية لتنظيم الفعاليات العامة الواسعة النطاق من خلال تعزيز آليات التنسيق والتخطيط لحالات الطوارئ والتواصل في أوقات الأزمات بين السلطات المعنية والشركاء ذوي الصلة. وعلى الصعيد الإقليمي، ساهمت الأنشطة التي نُفذت في بربادوس في تعزيز تبادل المعارف وتشجيع التطبيق العملي للأدوات بهدف تحسين حماية البيئات المعتمدة على السياحة.

24- وعزز المعهد، على نطاق هذه الأنشطة، النُهج القائمة على أدوات تقنية متنوعة، مما كفل إدراج حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية ومشاركة المجتمعات المحلية والوعي البيئي في أطر التخطيط الأمني الوطنية بهدف ضمان فعاليتها في التصدي لأنماط المخاطر المتغيرة. وتشمل هذه الأدوات وثيقة إرشادية حية وأداة تخطيط إلكترونية مصممة لتيسير تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات العامة وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في مجال التخطيط الأمني للفعاليات الكبرى.

2- الأمان والأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي

25- ساهم المعهد الأقاليمي في تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمواد والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية من خلال نهج متعدد الأبعاد يجمع بين المشاركة في سياق السياسات والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وتناولت أعمال البرمجة كلا من الاحتياجات الهيكلية والتشغيلية، مع التركيز على الملكية الوطنية، والتنسيق بين الوكالات والتعاون الإقليمي، ودعم التنسيق الاستراتيجي وتنفيذ ممارسات إنفاذ القانون التي طُوِّرت أو عُزِّزت مؤخرا عبر شبكة تضم 63 بلدا شريكا، وذلك بهدف التخفيف من المخاطر الناجمة عن التسرب الطبيعي أو العرضي أو غير المقصود لعوامل كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية.

26- واشتملت المعالم الرئيسية في هذا الصدد على الاجتماع الدولي لرؤساء أمانات مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية المعقود في نيروبي، والاجتماع الدولي العاشر لجهات الوصل الوطنية المعقود في بروكسل. وأتاح هذان الاجتماعان للسلطات الوطنية والشركاء الدوليين فرصة للتفكُّر في 15 عاما من التعاون والتكيف مع التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية الناشئة. ووضع 46 بلدا خطط العمل الوطنية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في صيغتها النهائية، واعتمد 12 بلدا منها هذه الخطط رسميا، مما يدل على تزايد إضفاء الطابع المؤسسي ونضج السياسات في مختلف المناطق.

27- وفي أوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، دعم المعهد تطوير نظم التدريب الوطنية المستدامة، بما في ذلك اعتماد المؤسسات الرسمية لمناهج دراسية متخصصة، وتقديم تدريب تجريبي من قِبل مدربين وطنيين، وتوفير بناء القدرات التقنية المتقدمة لفائدة الوكالات العاملة في الخطوط الأمامية.

28- وعزز المعهد القدرات الوطنية والإقليمية على التصدي للمعلومات المضللة ومخاطر الاتصالات المرتبطة بالحوادث الكيميائية والبيولوجية. وفي جنوب شرق آسيا، دعم تمرين منضدي إقليمي بشأن التواصل في حالات الأزمات ثمانية بلدان في تحسين ممارسات التواصل الاستراتيجي، وتعزيز التنسيق بين السلطات المختصة، وتدعيم التفاعل مع وسائل الإعلام خلال حالات الطوارئ. وبالتوازي مع ذلك، استُحدث برنامج يركز على التثقيف ويتناول مسألة المعلومات المضللة ونُفِّذ على أساس تجريبي مما ساهم في تحسين الوعي بمخاطر المعلومات المضللة وتعزيز نُهج أكثر مرونة بغية الحفاظ على سلامة المعلومات في البيئات المدرسية.

29- وواصل المعهد تعزيز قاعدة الأدلة التي يرتكز عليها وضع السياسات من خلال نشر العديد من المنتجات المعرفية الرئيسية. وهي تشمل *مجموعة أدوات المعهد للتخطيط والاستجابة الفعالين في مجال المواد والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية موجهة لواضعي السياسات والمديرين المكلفين بهذه المواد والأسلحة*، والتي تقدم إرشادات تفصيلية حول تصميم وتفعيل الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى التصدي للتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وستوفر خطط العمل الإقليمية المتعلقة بالمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جنوب شرق أوروبا وشرقها والشرق الأوسط ومنطقة الواجهة الأطلسية الأفريقية — والتي من المقرر نشرها في وقت لاحق من عام 2026 — إرشادات مخصصة لكل منطقة بعينها بهدف تعزيز تدابير التصدي القانونية والتقنية والمؤسسية الرامية إلى التصدي لهذه المخاطر.

30- وعمل المعهد أيضا على تعزيز الوعي والحوار الاستراتيجي بشأن مكافحة تمويل الانتشار المرتبط بالتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، حيث نظم سلسلة من حلقات العمل ركزت على تحديد مخاطر تمويل الانتشار والتخفيف من حدتها. وفي أرمينيا وكازاخستان، عقد المعهد جلسات تمهيدية شارك فيها أصحاب المصلحة الوطنيون من وزارات الخارجية ووحدات الاستخبارات المالية وأجهزة النيابة العامة والهيئات التنظيمية. وهدفت تلك الجلسات إلى تحديد الاحتياجات والأولويات بشأن بناء القدرات في المستقبل. وفي منطقة الخليج، نظم المعهد تبادلا رفيع المستوى للآراء بشأن أنماط المخاطر والتهديدات الناشئة والتعاون الاستراتيجي بين الإمارات العربية المتحدة والمعهد والوكالة المعنية بالحد من التهديدات المتصلة بالدفاع التابعة لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة. وتمثل هذه الأنشطة خطوات أولية في إطار الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى مواءمة نظم الرقابة المالية مع الأهداف العالمية المتعلقة بمنع الانتشار. وبالتوازي مع ذلك، عقد المعهد حلقة عمل إقليمية للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بهدف تعزيز الفهم المشترك للالتزامات المتعلقة بالعقوبات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، وتحسين التنسيق العملياتي، وبناء الاستعداد الجماعي لمواجهة أنشطة التهرُّب من العقوبات وتمويل الانتشار والتهديدات الميسرة بالتكنولوجيا السيبرانية.

31- وشارك المعهد في تنظيم حلقة العمل المعنونة "درع أفريقيا لعام 2025"، وهي حلقة عمل بارزة في مجال مكافحة الانتشار شارك فيها 100 مشارك من 13 بلدا. وركزت الفعالية على التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، وإدارة الحدود، والثغرات في القدرات الإقليمية، كما مهدت الطريق لعقد فعالية متابعة في عام 2026.

32- وأخيرا، صدر العدد الرابع من المجلة الإلكترونية المعنونة "*1540 Compass*"، الذي يوفر القيادة الفكرية بشأن المشهد المتغير فيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويدعم أهداف قرار مجلس الأمن 1540.

33- ودعم المعهد أيضا إطلاق الدورة الثالثة لبرنامج درجة الماجستير التنفيذي في إدارة المخاطر والتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، حيث دُرِّب 25 من المهنيين في منتصف مسيرتهم المهنية من 11 بلدا أفريقيا على أساليب متقدمة لإدارة المخاطر والتهديدات.

3- التبعات الإجرامية والأمنية للأزمة العالمية المعقدة

34- واصل المعهد الأقاليمي معالجة التبعات الإجرامية والأمنية للأزمات العالمية المعقدة، مع التركيز على النزاع الدائر في أوكرانيا وتأثيره على الرقابة التنظيمية وسلاسل الإمداد والتهديدات الأمنية عبر الوطنية. وأدى هذا النزاع الطويل الأمد إلى تفاقم مواطن الضعف التي يمكن استغلالها بطرائق متنوعة، بما في ذلك إساءة استخدام القنوات التجارية، وتزوير الوثائق، وإضعاف ضوابط الاستيراد والتصدير، مما يؤثر على الامتثال لأنظمة العقوبات الدولية ويؤدي إلى مخاطر تسريب المواد الحساسة.

35- وعزز المعهد قدرة أوكرانيا على كشف الأنشطة المتعلقة بالتهرُّب من العقوبات وتعطيلها في ظل ظروف الأزمة المعقدة من خلال توفير التدريب على تعطيل سلاسل الإمداد الخاصة بشراء مكونات أسلحة الدمار الشامل، مما عزز القدرات التشغيلية لدى أصحاب المصلحة المعنيين على دمج تدابير الإنفاذ والامتثال في الممارسات المعتادة.

36- وعزز المعهد أيضا قدرة أوكرانيا على منع المخاطر المرتبطة بفقدان التحكم الرقابي في المصادر المشعة والتخفيف من حدتها. وتحقق ذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية حول التبعات الأمنية المرتبطة بالحرب، بما في ذلك مواطن الضعف خلال دورة حياة المصادر المشعة ونقلها، والتي شملت مرافق الإنتاج، والاستيراد والتصدير، والنقل، ومنح التراخيص، وآليات الاستجابة في حالة فقدان التحكم.

4- الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب

37- واصل المعهد الأقاليمي معالجة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من خلال إجراء أبحاث متعمقة وتحليلات وتنفيذ تدخلات محددة الأهداف من أجل تعزيز فهم الكيفية التي تُستغل بها البيئات الأمنية المعقدة من قِبل الجهات الفاعلة الإجرامية والإرهابية. وركز عمل المعهد على دراسة أوجه التقاطع المالي واللوجستي والتشغيلي بين الجريمة والإرهاب، لا سيما في السياقات الهشة والمتأثرة بالأزمات، وعلى دعم تدابير التصدي القائمة على الأدلة على صعيد المجتمع المحلي والصعيدين الوطني والإقليمي.

38- وفي أفريقيا، نظر المعهد في أوجه التقاطع المالي واللوجستي بين الجريمة والإرهاب، بما في ذلك مصادر الإيرادات غير المشروعة مثل تهريب الوقود، والتعدين غير القانوني، وتهريب الماشية، والابتزاز، واختطاف الأشخاص طلبا للفدية. وجمع هذا البحث بين التحليل المكتبي والعمل الميداني في المناطق المعرضة للخطر، بما في ذلك شمال كوت ديفوار، وشمال ووسط بنين، وشمال غرب نيجيريا، مما ساهم في تحديد مواطن الضعف والعوامل الوقائية الخاصة بكل سياق، والتي تشكل الصلة بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية.

39- واستنادا إلى نتائج هذا التحليل، دعم المعهد ترجمة هذه المعارف إلى تدابير تصد وقائية وعملياتية على صعيد المجتمع المحلي والمستوى المؤسسي. وشمل ذلك وضع مخطط لمشاريع صغيرة النطاق تشارك فيه تسع منظمات من المجتمع المدني وينطوي على تنفيذ مبادرات متنوعة تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والتماسك الاجتماعي والتمكين الاقتصادي من خلال التدريب المهني وتوفير فرص كسب الرزق وحملات التوعية.

40- وفي منطقة الأنديز، عزز المعهد، من خلال برنامج تدريب متخصص، قدرات سلطات العدالة الجنائية وسلطات إنفاذ القانون في إكوادور وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا على التصدي لهياكل الجريمة المنظمة التي تعمل عبر الحدود وتشكل تهديدات أمنية خطيرة.

41- وساهم المعهد أيضا في التنسيق الإقليمي من خلال دعم تنظيم الاجتماع الاستراتيجي الرفيع المستوى الثاني والاجتماع الثاني والثلاثين لجماعة دول الأنديز، اللذين ركزا على الجرائم المتعلقة بالمعادن وتبعاتها الأمنية وأفضل الممارسات في التصدي لهذه التهديدات. وأكدت هذه الأنشطة الدور الذي يؤديه الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاقتصادات الإجرامية المرتبطة به كعوامل مساعِدة في ظهور مخاطر أمنية أوسع نطاقا، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالصلة بين الجريمة والإرهاب، كما سلطت الضوء على أهمية التعاون الإقليمي في التصدي لهذه التهديدات.

باء- مكافحة المشاريع الإجرامية والتدفقات المالية غير المشروعة والممارسات الفاسدة

1- تيسير حجز الموجودات ومصادرتها واستردادها

42- واصل المعهد الأقاليمي تقديم المساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات إلى أعضاء النيابة العامة والمحققين وغيرهم من المسؤولين في قطاع العدالة فيما يتعلق بالقضايا المعقدة التي تنطوي على موجودات مكتسبة بصورة غير مشروعة، مع التسليم بأن استرداد الموجودات يشكل أداة حاسمة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة.

43- ومن خلال تقديم الدعم لبلدان منطقة الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، مكَّن المعهد هذه البلدان من اعتماد وتنفيذ سياسات وممارسات حديثة في مجال استرداد الموجودات. وشمل هذا الدعم تقديم المشورة التقنية المحددة الأهداف للمشرِّعين ومقرري السياسات بشأن الأطر القانونية التي تنظم استرداد الموجودات وإدارتها، مع التركيز بصورة خاصة على المصادرة الموسَّعة، والمصادرة القائمة على القيمة، والمصادرة المدنية وغيرها من أشكال المصادرة غير القائمة على الإدانة. وعزز المعهد أيضا نتائج إجراءات الحجز والمصادرة من خلال توفير التوجيه والدعم على مستوى الممارسين فيما يتعلق بالقضايا الجارية والمعلقة، وتيسير اجتماعات أفرقة العمل والتبادلات بين الأقران التي تهدف إلى تحسين التنسيق بين السلطات المختصة.

44- وقدم المعهد أيضا الدعم للسلطات الوطنية في المضي قدما في القضايا المعقدة المتعلقة باسترداد الموجودات عبر الحدود والتي تنطوي على موجودات عالية القيمة بما يشمل العقارات والموجودات المحوَّلة الأخرى الكائنة في ولايات قضائية أجنبية. ويسر المعهد التعاون بين السلطات المعنية بالملاحقة القضائية ونظيراتها في ولايات قضائية أخرى، بما في ذلك داخل الاتحاد الأوروبي، وقدم إرشادات تقنية مخصصة لوحدات الاستخبارات المالية بشأن المسائل المتعلقة بمخططات غسل الأموال ومسؤولية الأشخاص الاعتباريين. وساهمت هذه الأنشطة في تقليص العقبات الإجرائية، وتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة، وتدعيم الثقة والتنسيق بين السلطات المعنية بالقضايا الدولية الحساسة.

45- وفي منطقة الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، قدم المعهد دعما شاملا لجهود مكافحة الفساد واسترداد الموجودات جمع بين تقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات والمساعدة العملياتية. وعمل المعهد على تحسين منع جرائم الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا وتعزيز تتبع الموجودات المرتبطة بهذه الجرائم وحجزها ومصادرتها في الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. وعزز المعهد أيضا التعاون عبر الحدود، بسبل منها تيسير انضمام الجزائر إلى الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقدم المساعدة المحددة الأهداف في قضايا بارزة تتعلق باسترداد الموجودات على الصعيد الدولي، وخاصة في لبنان وليبيا، وتنطوي على موجودات مخفية في الخارج من المزمع إرجاعها واستخدامها لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية.

46- وبالتوازي مع ذلك، ساهم المعهد في اتباع نُهج أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة ونفعا من الناحية الاجتماعية فيما يتعلق بإدارة الموجودات المستردة والتصرف النهائي فيها. وأصدر المعهد منشورا بشأن السياسات والممارسات الجيدة في مجال إعادة استخدام الموجودات المضبوطة والمصادرة لأغراض اجتماعية بعنوان "The social re-use of seized and confiscated assets: good policies and practices"، يسلط الضوء على كيفية توجيه الموجودات المحجوزة والمصادرة لصالح ضحايا الجرائم ودعم الخدمات العامة، بما في ذلك في قطاعي الصحة والتعليم، ويحدد عوامل النجاح والثغرات والتحديات القائمة في النهج الحالية. ومن خلال تقديم إرشادات ذات صلة بالسياسات وأمثلة عملية من بلدان داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، يدعم هذا المنشور مقرري السياسات والممارسين في تصميم وتنفيذ آليات تضمن إرجاع الموجودات المستردة إلى المجتمع بطريقة شفافة وفعالة.

2- التزييف والسلع الاحتيالية وسلامة سلسلة الإمداد

47- واصل المعهد الأقاليمي تعزيز تدابير التصدي الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة التزوير والتجارة غير المشروعة واختراق العناصر الإجرامية لسلاسل الإمداد المشروعة. وهذه الجرائم، التي كثيرا ما تقف وراءها جماعات إجرامية منظمة، تنال من سلامة المستهلكين والسوق وتضر بالصحة العامة والإيرادات الحكومية، خاصة وأنها تستغل شبكات توزيع عبر وطنية متزايدة التعقيد.

48- ودعم المعهد، في إطار جهوده الأوسع نطاقا الرامية إلى منع التزييف والجريمة المنظمة والتصدي لهما، وحماية حقوق الملكية الفكرية وسلامة المستهلك، وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التفاعلية بشأن التحقيق مصممة خصيصا لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في إيطاليا. وتستهدف هذه الموارد قنوات التوزيع الرئيسية التي تُستغل لبيع السلع المقلدة، وهي: وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، ومنصات التجارة الإلكترونية، والمتاجر التقليدية، والأكشاك في الأسواق، وعمليات الاستيراد بالجملة بغرض التوزيع النهائي. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية إرشادات عملية بشأن تحديد الأنماط الإجرامية، وجمع الأدلة وحفظها، وتتبع سلاسل الإمداد، وتنسيق إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية. وهذه المبادئ التوجيهية نمائطية وقائمة على السيناريوهات، وتشمل تقنيات محددة للتحقيقات الرقمية والمالية والسيبرانية، بما يعكس التكتيكات المتطورة لشبكات الجريمة المنظمة.

49- وتكملة لهذه الجهود، أصدر المعهد خمسة وثائق مرجعية متخصصة موجهة للمدعين العامين، تتناول كل منها قناة توزيع محددة. وتساعد هذه الأدوات في تعزيز استراتيجيات الملاحقة القضائية من خلال معالجة التحديات المتعلقة بالأدلة وتوضيح الصلة بين تجارة المنتجات المقلدة والمؤسسات الإجرامية الأوسع نطاقا. ومن خلال تزويد أعضاء النيابة العامة بإرشادات عملية بشأن أنواع محددة من الجرائم، تساعد هذه الوثائق على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية في القضايا العابرة للحدود التي تنطوي على ولايات قضائية متعددة وسلاسل إمداد معقدة.

50- وبالتوازي مع ذلك، أحرز المعهد تقدما في عمله في مجال سلامة سلاسل الإمداد، خاصة فيما يتعلق بالمعادن الحرجة. وعقد المعهد حلقة عمل إقليمية في بيرو ركزت على التعدين غير القانوني والاتجار بالمعادن العالية القيمة. وجمعت هذه الفعالية ممثلين من مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية ومنظمات دولية وجهات فاعلة من القطاع الخاص بغية استكشاف مواطن الضعف في سلاسل إمداد المعادن ودور الاقتصادات غير الرسمية والجريمة المنظمة. وتناولت الجلسات التحديات القانونية والتنظيمية، وتقنيات التحقيق، واستخدام التكنولوجيا لتحسين التتبع وأمن سلاسل الإمداد، كما نظرت في الدور الذي تؤديه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منع اختراق الجماعات الإجرامية المنظمة للأسواق المشروعة.

51- وواصل المعهد أيضا تعزيز التعاون بين السلطات العامة وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص المعنيين بإنتاج السلع وتوزيعها والتحقق منها، وخاصة في القطاعات العالية المخاطر التي تولد إيرادات كبيرة مثل المستحضرات الصيدلانية والأغذية والمشروبات وقطع الغيار والسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية، حيث تشكل الأنشطة غير المشروعة تهديدا للصحة العامة وتؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة. وساعدت الأعمال التي اضطلع بها المعهد في تحديد مواطن الضعف المنهجية، وتحسين نظم التتبع، وتعزيز آليات التحقق وتبادل المعلومات عبر الحدود.

3- التمويل غير المشروع والاقتصاد الإجرامي العالمي

52- أحرز المعهد تقدما في عمله بشأن تعطيل التدفقات المالية غير المشروعة ومعالجة البنية التحتية المالية التي تدعم الجريمة المنظمة والفساد وزعزعة الاستقرار الجيوسياسي. وبذل المعهد جهودا لمعالجة مواطن الضعف الهيكلية والمنهجية التي تستغلها الشبكات الإجرامية، ولتعزيز تدابير التصدي المنسقة للتمويل غير المشروع التي تدمج المعلومات الاستخبارية المالية والإصلاح القانوني والإجراءات القضائية على مستوى المناطق المختلفة.

53- وفي جمهورية مولدوفا، عزز المعهد القدرات الوطنية في مجال كشف الأشكال الجديدة من الأنشطة الإجرامية والتصدي لها، بما في ذلك الجرائم المالية المرتكبة بواسطة الفضاء السيبراني. وركزت أعمال المعهد على التعاون الشامل لعدة قطاعات بين سلطات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية المالية والمدعين العامين، كما ساهمت في وضع استراتيجيات وطنية متكاملة للكشف عن التمويل غير المشروع وتعطيله.

54- وفي ليبيا، عزز المعهد القدرات الوطنية في مجال منع ومكافحة الفساد وغسل الأموال. ودعمت هذه الأنشطة السلطات الوطنية في تعزيز الأطر التشريعية وبناء القدرات التشغيلية وتحسين التنسيق بين الوكالات من أجل التصدي بصورة أفضل للتدفقات المالية غير المشروعة في السياقات الانتقالية. كما بُذلت جهود مماثلة في منطقة الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، حيث عمل المعهد على تعزيز الشفافية المؤسسية والنزاهة وآليات الرقابة في العديد من البلدان الشريكة.

55- واستكشف المعهد أيضا التقاطع بين الجرائم المالية والأضرار البيئية من خلال وضع خريطة طريق استراتيجية لمكافحة الاتجار بالمعادن الخضراء. ونظرت هذه المبادرة، جنبا إلى جنب مع منشور بحثي حول الاستغلال الإجرامي للمعادن الحرجة في جنوب شرق آسيا، في الدور الذي يؤديه الاتجار بالموارد الطبيعية في دعم الشبكات المالية غير المشروعة العابرة للحدود. وقد استُرشد بهذه النتائج في اقتراحات تتعلق بالإصلاحات التنظيمية، وتقنيات التحقيق، وتعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي لهذه الاقتصادات الإجرامية المعقدة والعالية القيمة.

56- وفي إيطاليا، قدم المعهد الدعم لمقاطعة كاسيرتا في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والصمود الاجتماعي في مواجهة الجريمة المنظمة. وقد سلط البرنامج الضوء على أهمية المشاركة على مستوى المجتمع المحلي والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في منع ترسخ المنظمات الإجرامية ماليا داخل الاقتصادات المحلية.

جيم- تعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة والناشئة للتصدي للجريمة والاستغلال

57- لا تزال التطورات السريعة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلا عن التطوير والنشر المتسارعين للتكنولوجيات الجديدة والناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي والبيئات الرقمية الغامرة والنظم اللامركزية، تعيد رسم ملامح السلامة العامة والعدالة الجنائية والأمن العالمي. وتتيح هذه التكنولوجيات، مع تزايد سهولة الوصول إليها وتعمُّق اندماجها في النظم العامة والخاصة، فرصا كبيرة لتعزيز جهود منع الجريمة والتحقيق فيها وإقامة العدل، ولكنها تؤدي في الوقت نفسه إلى نشوء مخاطر جديدة تتعلق بإساءة الاستخدام والإقصاء والمساءلة وحقوق الإنسان.

58- وبناء على ذلك، واصل المعهد تعزيز الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة الجنائية من خلال دعم سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية والسلطات العامة الأخرى في تعزيز الأطر الأخلاقية والقانونية والعملياتية لاستخدامه.

1- الجريمة السيبرانية والأضرار على الإنترنت

59- دعم المعهد الأقاليمي الممارسين في تعزيز مهاراتهم المتعلقة بالتحقيق عبر الإنترنت والأدلة الرقمية والتعاون عبر الحدود لمكافحة الجريمة السيبرانية وغيرها من الأنشطة الإجرامية التي تستغل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. واستُكملت هذه الجهود بتدريبات حول التحقيقات الوطنية والعابرة للحدود، على شبكة الإنترنت وخارجها، بشأن الاتجار بالمخدرات، مما يدل على التداخل المتزايد بين الجريمة السيبرانية وغيرها من أشكال الجريمة الخطيرة والمنظمة الأخرى.

60- ومن خلال الأبحاث التحليلية والمنشورات، بما في ذلك المنشور المتعلق باستغلال المنصات الرقمية من قِبل المتطرفين العنيفين اليمينيين واليساريين في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، والمعنون *Right- and Left-Wing Violent Extremist Abuse of Digital Technologies in South America, Africa and Asia*؛ والمنشور بشأن الكيفية التي تُستغل مسارات الثقة الرقمية من قِبل الأفراد الضالعين في الجريمة المنظمة الخطيرة، والمعنون *Clicks & Links & Tricks, Oh My! How Serious Organized Criminals Exploit Digital Trust Pathways*، أجرى المعهد تقييما لكيفية استفادة الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة من المنصات السائدة والخدمات المشفرة ومسارات الثقة الرقمية لدعم عمليات التجنيد والدعاية والتمويل والتنسيق العملياتي والقدرات الهجومية. وأبرز هذا العمل ما تتسم به الجريمة السيبرانية والأضرار على الإنترنت من تزايد طابعها العابر للحدود وقدرتها على التكيف، فضلا عن التحديات التي تواجهها السلطات في تحديد المسؤولية عنها وتعطيلها. وفي سياق جهود مكافحة الإرهاب على الإنترنت، عزز المعهد النقاش المتعدد أصحاب المصلحة بشأن استكشاف نُهج بديلة للكشف عن استخدام الإرهابيين للإنترنت ورصده والتصدي له، مع التركيز على المعلومات الاستخبارية المستمدة من المصادر المفتوحة، والإدارة المجتمعية للمحتوى.

61- وأجرى المعهد بحثا حول منظومات الألعاب الإلكترونية في إطار عمله الأوسع نطاقا بشأن الأضرار التي تلحق بالشباب عبر الإنترنت، وأسفر ذلك عن إصدار منشور بشأن الألعاب الإلكترونية والتطرف العنيف في أفريقيا، بعنوان *Level Up: Gaming and Violent Extremism in Africa*. وتناول البحث الألعاب الإلكترونية والمساحات المرتبطة بها بوصفها بيئات رقمية مؤثرة تتشكل فيها التفاعلات الاجتماعية والأعراف والسلوكيات، كما أجرى تقييما للكيفية التي قد تؤدي بها تلك المساحات إلى ظهور مجموعة من الأضرار على الإنترنت. وفي إطار هذا المشهد الأوسع، تناول البحث مجموعة فرعية من المخاطر المرتبطة بالتطرف العنيف، حيث حلل الكيفية التي يمكن أن تُستغل بها هذه البيئات، بطرائق محدودة وناشئة، لتطبيع العنف أو تعزيز الخطاب المتطرف أو إخفاء الأنشطة الضارة. وحدد التحليل مسارات المخاطر المحتملة، بما في ذلك تحويل الدعاية إلى

ألعاب وتداخل الخطاب المتطرف مع أشكال الضرر الأخرى على الإنترنت، كما سلط الضوء على أهمية التدخلات الوقائية المبكرة في تعزيز المرونة الرقمية والمشاركة الإيجابية والعوامل الوقائية المجتمعية.

62- وإضافة إلى ذلك، بدأ المعهد أعمالا استكشافية بشأن "الشبكات الاجتماعية" في إطار تحليله الأوسع نطاقا للأضرار الناشئة على الإنترنت. ويركز هذا العمل على مجتمعات رقمية مترابطة بصورة غير رسمية ومرتبطة بأشكال متطرفة من العنف الممارس عبر الإنترنت، والسيطرة القسرية، والاستمالة، وتطبيع السلوكيات الإجرامية الخطيرة، بما يشمل في بعض الحالات الاستغلال الجنسي للقصَّر والاعتداء عليهم. وعقد المعهد، كخطوة مبدئية، جلسة إحاطة مغلقة للخبراء في نيويورك بالتعاون مع البعثة الدائمة لكندا بهدف دراسة الملاحظات الأولية والتحديات التي تواجه التحقيق والثغرات المفاهيمية، مما مهد الطريق أمام إجراء الأبحاث في المستقبل ووضع أطر تحليلية أوضح ومصطلحات موحدة عبر أوساط مقرري السياسات ومجتمعات إنفاذ القانون والوقاية.

63- وتكملة لهذا العمل، ساهمت منشورات مثل "الدراية بالذكاء الاصطناعي: دليل للوالدين" في تعزيز الفهم المجتمعي الأوسع نطاقا للمخاطر الرقمية وسبل الوقاية منها، مما عزز النهج الموجهة صوب الوقاية فضلا عن الإجراءات التنفيذية وتدابير التصدي القضائية.

64- وساهم المعهد أيضا، من خلال المدرسة الصيفية التي نظمها حول موضوع "المعلومات المغلوطة والمضللة وخطاب الكراهية"، في تعزيز الفهم العميق لكيفية استغلال المنصات الرقمية لنشر المحتوى الضار وتقويض التماسك الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، دعم المعهد جهود التوعية وبناء القدرات الموجهة لفئات من خارج الجمهور التقليدي المعني بإنفاذ القانون من خلال أنشطة مثل تدريب الصحفيين والمهنيين في مجال الاتصالات على الجرائم التي تضر بالبيئة والمعلومات المضللة، إدراكا لدور وسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الكشف عن الجرائم الميسرة بالتكنولوجيا السيبرانية وفضحها.

65- وواصل المعهد أيضا الاستثمار في بناء القدرات على المدى الطويل من خلال التعليم المتقدم والتدريب المهني. ومن خلال برنامج درجة ماجستير القانون في الجريمة السيبرانية والأمن السيبراني والقانون الدولي للسنتين الدراسيتين 2024–2025 و2025–2026، دعم المعهد تنمية الخبرات المتخصصة لدى المهنيين في القطاعين القانوني والقضائي.

2- حوكمة الذكاء الاصطناعي وأُطره

66- واصل المعهد الأقاليمي عمله الرامي إلى تعزيز قدرة السلطات على استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال السلامة العامة والعدالة، مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة وحقوق الإنسان وثقة الجمهور.

67- وعزز المعهد التنفيذ العملي للحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في قطاع إنفاذ القانون من خلال إشراك القيادات التنفيذية ودعم التدابير الرامية إلى تحسين التأهب لاعتماد الذكاء الاصطناعي. وعلى وجه الخصوص، ركز المعهد على تعزيز فهم القيادات للفرص والمخاطر ومتطلبات الحوكمة المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي، حيث تعاون في هذا الشأن مع البرازيل وعمان وكازاخستان ونيجيريا والهند. وشمل ذلك تنظيم حوار بشأن مشاركة القيادات عُقد على هامش الاجتماع العالمي السنوي الخامس بشأن الذكاء الاصطناعي لأغراض إنفاذ القانون. ومن خلال هذه الأنشطة، دعم المعهد الوكالات المشاركة في بدء إجراء تقييمات للجاهزية التنظيمية استنادا إلى مجموعة أدوات الابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون، مما مهد الطريق لوضع استراتيجيات مسؤولة ومحددة السياق في مجال الذكاء الاصطناعي، وللمشاركة المستدامة والمنظمة في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي داخل مؤسسات إنفاذ القانون.

68- وتكملة لذلك، أجرى المعهد أبحاثا وتحليلات للبيانات بهدف استكشاف استراتيجيات فعالة تمكِّن وكالات إنفاذ القانون والكيانات ذات الصلة من توعية الجمهور وإشراكه فيما يتعلق بالاستخدام المسؤول لنظم الذكاء الاصطناعي. ونتيجة لذلك، أصدر المعهد وأجرى استعراض أقران لمشاريع توصيات تهدف إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة من خلال تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركتهم فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في إنفاذ القانون.

69- كما أحرز المعهد تقدما في عمله بشأن النهج المسؤولة والقائمة على الحقوق في تطوير ونشر أنظمة مراقبة الحشود المجهولة الهوية من خلال إعداد ونشر تحليل مفصل لحالات الاستخدام يتناول الاعتبارات القانونية والأخلاقية والمجتمعية ذات الصلة.

70- وإضافة إلى ذلك، واصل المعهد وعزز تعاونه مع سلطات إنفاذ القانون في مجال حماية الأطفال باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الإدماج المسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي في سير إجراءات التحقيق، وعلى تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال الميسرين بالتكنولوجيا. ومن خلال أنشطة التدريب، بما في ذلك فعالية تدريبية إقليمية عُقدت في الأرجنتين لفائدة 10 بلدان في أمريكا اللاتينية، وحلقة دراسية تدريبية متخصصة في البرازيل، وفعالية تدريبية إقليمية عُقدت في رومانيا لفائدة سبعة بلدان في أوروبا، عمل المعهد على بناء قدرة الممارسين على استخدام الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي على نحو مسؤول في السياقات العملياتية. وأُتيحت على منصة المركز العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل أطفال أكثر أمانا، وهي منصة آمنة يتعهدها المعهد ويحدِّثها باستمرار لخدمة مجتمع متنامٍ يضم أكثر من 200 1 محقق في 123 بلدا، جميع المعلومات المقدمة في إطار التدريب، بما في ذلك إرشادات محدثة بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، فضلا عن أدوات الذكاء الاصطناعي وإمكانياته المتاحة للمحققين.

71- وإضافة إلى أنشطة التدريب المذكورة أعلاه، واصل المعهد دراسة المخاطر والاتجاهات الناشئة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك من خلال أبحاث تشمل منشورا يتناول تصورات الوالدين بشأن استخدام المراهقين لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، بعنوان "Parents' perceptions about the use of generative AI systems by adolescents"، ويسلط الضوء على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها زيادة وعي الوالدين أو الأوصياء بشأن استخدام الأطفال للذكاء الاصطناعي إلى تعزيز حماية الأطفال في البيئة الرقمية.

72- ووسَّع المعهد نطاق مشاركته بما يتجاوز سياق إنفاذ القانون، حيث أطلق مبادرات جديدة تستهدف الجهاز القضائي واستخدام الذكاء الاصطناعي في السياقات القضائية. ونتيجة لذلك، زاد المعهد من وعي قضاة المحاكم الجنائية في قطر بالفرص والمخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية وإدارة المحاكم.

73- وبالتوازي مع ذلك، دعم المعهد تطبيق حوكمة الذكاء الاصطناعي في بيئات مؤسسية متنوعة من خلال شراكات محددة الأهداف وبرامج مصممة خصيصا لهذا الغرض. وشمل ذلك التعاون مع الحكومات البلدية من أجل تعزيز الابتكار المسؤول في القطاع العام من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، فضلا عن التفاعل مع مقرري السياسات والممارسين بغرض معالجة تحديات الحوكمة ذات الصلة والنهج التنظيمية بطرائق ملائمة لكل سياق على حدة.

74- وتعززت تلك الجهود الشاملة من خلال استمرار المعهد في تقديم تدريبات متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات وحقوق الإنسان في إطار أنشطته الأوسع نطاقا في مجال بناء القدرات. وشمل ذلك المدرسة الصيفية حول موضوع الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات وحقوق الإنسان والمدرسة الشتوية حول موضوع الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات وحقوق الإنسان، اللتين جمعتا بين الممارسين وأصحاب المصلحة لتعزيز فهم المبادئ الأخلاقية ومعايير حقوق الإنسان واعتبارات الحوكمة ذات الصلة باستخدام الذكاء الاصطناعي في سياق العدالة الجنائية وسياق القطاع العام الأوسع نطاقا.

3- التعاون الرقمي والشمول الرقمي والفجوة الرقمية

75- وسَّع المعهد نطاق تركيزه على التعاون الرقمي والشمول إدراكا منه أن التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية والأطر القانونية والقدرات المؤسسية ما زال يشكل تجارب الأفراد والمؤسسات مع العدالة في العصر الرقمي. وتناول عمل المعهد الثغرات الهيكلية التي تحد من المشاركة الفعالة في نظم العدالة الممكنة رقميا، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان والفئات السكانية المعرضة بوجه خاص لآثار الفجوة الرقمية، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة الأخرى.

76- وأصدر المعهد بحثا بشأن الوصول إلى العدالة في العصر الرقمي، يتناول تمكين ضحايا الجريمة السيبرانية في أفريقيا، بعنوان *Access to Justice in the Digital Age: Empowering Victims of Cybercrime in Africa*، وينظر في الكيفية التي تعوق بها الأطر القانونية غير الملائمة ومحدودية الوعي والقيود المفروضة على الموارد قدرة الضحايا على التماس الإنصاف في بلدان مثل أوغندا وجنوب أفريقيا وسيراليون وناميبيا. وسلط البحث الضوء على الأبعاد الجنسانية للأضرار على الإنترنت، مشيرا إلى أن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بأشكال معينة من الإيذاء الميسر بالتكنولوجيا السيبرانية، وشدد على أهمية اتباع نُهج شاملة وقائمة على الحقوق في مجال العدالة الرقمية تعمل على تعزيز القدرات المؤسسية مع ضمان الوصول المجدي للضحايا.

77- وواصل المعهد أيضا العمل على تعزيز الإدماج الرقمي في بيئات الاحتجاز وإعادة التأهيل، مع التركيز على الاستخدام المسؤول والمنصف للتكنولوجيات الرقمية في أنظمة السجون. ومن خلال الأبحاث والدورات التدريبية المتعلقة بإمكانية إدخال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات ذات الصلة في برامج إعادة التأهيل، قدم المعهد الدعم للسلطات الوطنية في تقييم الكيفية التي يمكن بها للأدوات الرقمية أن تعزز نتائج إعادة التأهيل مع حماية حقوق الإنسان.

78- وترجم المعهد هذه الأعمال التحليلية إلى ممارسة من خلال تعزيز الجاهزية المؤسسية لإدارات السجون وأصحاب المصلحة المعنيين في تايلند وناميبيا لاعتماد أدوات إعادة التأهيل الرقمية على نحو مسؤول، مع مراعاة التفاوتات في البنية التحتية والمهارات والموارد. وشدد المعهد على أهمية التعاون الرقمي بين المؤسسات والقطاعات لضمان مساهمة الابتكارات التكنولوجية في إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والوصول إلى العدالة بدلا من تعزيز أوجه عدم المساواة القائمة.

دال- منع ومكافحة التطرف العنيف والتشدد

79- واصل المعهد الأقاليمي، من خلال عمله مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، التصدي للتهديدات المتصلة بالتشدد والتطرف العنيف مع تعميق فهم آثار هذه الديناميات على المجتمعات والفئات السكانية الضعيفة. وأُولي اهتمام خاص للسبل التي يمكن أن تتشكل بها مسارات التطرف نتيجة للضغوط المرتبطة بالمناخ والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والديناميات الجنسانية، وكيف يمكن استغلال هذه المسارات من قِبل الجماعات المتطرفة العنيفة، مما يساعد على وضع تدابير تصد وقائية بدرجة أكبر وأكثر مراعاة للسياق.

1- دوافع التشدد والتطرف العنيف لدى الشباب

80- بحث المعهد الأقاليمي العوامل التي تسهم في تغذية نزعة التطرف لدى الشباب، إدراكا منه أن هؤلاء الشباب كثيرا ما يتأثرون بشكل غير متناسب بالإقصاء الاجتماعي والاستقطاب والتعرض للعنف، لا سيما في السياقات الهشة والانتقالية. وركز عمل المعهد على تعزيز فهم الكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها المظالم المحلية والبيئات الاجتماعية لتهيئة ظروف قد تستغلها الجهات الفاعلة المتطرفة العنيفة.

81- وركزت مشـــاركة المعهد على أهمية الوقاية والقدرة على الصـــمود، مع إيلاء اهتمام لدور المدارس والجماعات الدينية والسـلطات المحلية في التخفيف من المخاطر المرتبطة بتطرف الشـباب. وسـاهم المعهد في الأنشطة التحضيرية وأنشطة التنسيق الرامية إلى تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين وتحسين الجاهزية للمشـاركة في سـياق السـياسـات وجهود التوعية في المسـتقبل. وشـمل هذا العمل تقديم مدخلات تحليلية، وتحديد أصحاب المصلحة المعنيين، وتقديم الدعم في وضع نُهج للحوار المنظم على المستويين الحكومي والسياساتي.

2- التمييز الجنساني والتطرف العنيف

82- واصل المعهد الأقاليمي تعزيز عمله بشأن التقاطع بين التمييز الجنساني ومنع التطرف العنيف بالاستناد إلى أدلة تشـير إلى أن عدم المسـاواة بين الجنسـين والإقصـاء يمكن أن يؤثرا على التعرض للتطرف وعلى آثار التطرف العنيف على المجتمعات المحلية.

83- وبالاستناد إلى الأبحاث الميدانية والمشاركة المستمرة مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منطقة السـاحل، واصـل المعهد تحليل الأبعاد الجنسـانية للخطابات والممارسـات المرتبطة بالتطرف العنيف، فضـلا عن دور النساء والفتيات في دعم التطرف العنيف ومنعه على السواء. وقد استُرشد بهذه الأعمال التحليلية في الجهود الرامية إلى تعزيز إدماج المنظور الجنسـاني في اسـتراتيجيات الوقاية، بما يضـمن أن تسـتند تدابير التصدي في هذا الشأن إلى الواقع المحلي وأن تراعي التجارب المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

84- وبالتوازي مع ذلك، دعم المعهد أنشـطة بناء القدرات التي تهدف إلى تعزيز قدرة أصـحاب المصـلحة على تطبيق نُهج تراعي المنظور الجنساني في مجال منع التطرف العنيف، مع التركيز على تعزيز دور الجهات الفاعلة الدينية باعتبارها من الشركاء الرئيسيين في الجهود المجتمعية الرامية إلى منع هذا التطرف. ومن خلال بناء القدرات والحوار وتبادل المعارف، تناولت هذه الجهود المساواة بين الجنسين، والعوامل المؤدية إلى التطرف العنيف، ومواطن الضـعف على مسـتوى المجتمعات المحلية، مع العمل في الوقت نفسـه على تعزيز تصـميم ونشر التدخلات الشاملة والمراعية للمنظور الجنساني والمتوافقة مع الأطر المعيارية الدولية.

85- وعزز المعهد أيضـا المشاركة السياساتية المنحى بين إيطاليا وموريتانيا لدعم التعاون والحوار بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسـلام والأمن في سـياق منع التطرف العنيف. ومن خلال تحديد أصـحاب المصـلحة الرئيسـيين، وتبادل الممارسـات الجيدة، ووضـع الرؤى الاسـتراتيجية، سـاهمت هذه الجهود في تعزيز النهج الثنائية والإقليمية التي تربط بين المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والوقاية. واستنادا إلى الأدلة المستخلصة، أرسى المعهد الأساس اللازم لتطوير برامج التدريب والدعم السـياسـاتي الملائمة للسـياق والمراعية للمنظور الجنسـاني المزمع تنفيذها في المراحل اللاحقة، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على معالجة المظالم والظروف التي قد تستغلها الجهات الفاعلة المتطرفة العنيفة.

3- انعدام الأمن المناخي والوقاية من التطرف العنيف

86- أحرز المعهد الأقاليمي تقدما في عمله بشأن التقاطع بين الضغوط المرتبطة بالمناخ والتطرف العنيف من خلال تعزيز التحليلات الميدانية ومشـاركة أصـحاب المصـلحة بهدف تعزيز الوقاية والقدرة على الصـمود في السياقات المتأثرة بالمناخ.

87- وفي موريتانيا، استهل المعهد عملية منظمة لتحديد المجالات ذات الأولوية العالية المعرضـة لمخاطر متداخلة تتعلق بالمناخ والأمن والتطرف العنيف، والتحقق من هذه المجالات. وعُرضـــت نتائج البحث المكتبي لاحقا واستُعرضت من خلال مشاورات واجتماع تقني عُقدا في نواكشوط وجمعا بين السلطات الوطنية والمحلية

والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة بهدف التحقق من صحة تقييمات المخاطر وتنقيح الافتراضات التحليلية.

88- وانخرط المعهد في جمع البيانات الميدانية بطريقة تشاركية ومراعية للمنظور الجنساني في مناطق مختارة بهدف جمع معلومات حول تصورات المجتمعات المحلية والتجارب المُعاشة والعوامل المحلية المتعلقة بالضعف والقدرة على الصمود. وعززت الأدلة المتأتية فهم الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها الضغوط المتعلقة بالمناخ، مثل ندرة الموارد والتصحر والضغوط المتعلقة بسبل العيش، إلى تأجيج التوترات القائمة وتهيئة ظروف قد تستغلها الجهات الفاعلة المتطرفة العنيفة.

89- وأصدر المعهد مجموعة من المنشورات في هذا المجال. ويقدم المنشور المعنون *"تحليل المخاطر المترابطة في مجالي الأمن المناخي والتطرف العنيف: دليل عملي لموريتانيا"* إطارا عمليا يراعي المنظور الجنساني لدعم التحليل المنظم للمخاطر وتصميم تدابير تصد أكثر استنارة وشمولا. وستُترجم أداة تدريبية حول المناخ والسلام والأمن، طُوِّرت بالاشتراك مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ومن المقرر إتاحتها في وقت لاحق من عام 2026، ديناميات الأمن المناخي إلى أداة تعلُّم تطبيقية وتشاركية لدعم التفكير النظمي والتعاون في حل المشكلات.

هاء- تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة

90- واصل المعهد، بالتعاون مع مؤسسات وسلطات العدالة ذات الصلة، مثل الجهاز القضائي وسلطات إنفاذ القانون وقوات الأمن ودوائر الإصلاحيات، تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمساواة بين الجنسين في جميع برامجه بوصفها عوامل أساسية للتمكين من إقامة مجتمعات عادلة ونزيهة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

1- الفئات السكانية الضعيفة في المناطق الهشة والمناطق المتأثرة بالنزاعات ومناطق انعدام الأمن المناخي

91- واصل المعهد الأقاليمي تقييم كيفية تأثير الجهات الفاعلة والترتيبات الأمنية المتغيرة على الفئات السكانية الضعيفة في البيئات الهشة، بما في ذلك دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومساهمتها، فضلا عن المخاطر المرتبطة بالثغرات في المساءلة وانتهاكات حقوق الإنسان وضعف الرقابة التنظيمية.

92- ويركز تقرير سيصدر قريبا على السياقات التي تتسم بضعف القدرات المؤسسية، والتنازع على السلطة، وتزايد المخاطر التي يتعرض لها المدنيون. وهو يبحث في الكيفية التي يمكن بها للنهج الوقائية أن تعزز المساءلة، وتحسن التنسيق بين الجهات الفاعلة الأمنية، وترفع مستوى حماية الفئات السكانية الضعيفة. ويشير التقرير إلى أن منع الجريمة يمثل اعتبارا مهما في إطار الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

93- وبالتوازي مع ذلك، واصل المعهد استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في أمكان الاحتجاز، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة داخل أنظمة السجون. وبناء على الأبحاث السابقة، ركزت الإعمال المتعلقة بإمكانية إدخال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات ذات الصلة في برامج إعادة التأهيل على الكيفية التي يمكن بها للأدوات الرقمية أن تدعم إعادة الإدماج مع حماية حقوق الإنسان والتناسب والمساواة. وشدد التحليل على أن الابتكار التكنولوجي في مجال الإصلاحيات يجب أن يقترن بالأطر القانونية المتينة والشفافية والضمانات الأخلاقية لتجنب تدعيم مواطن الضعف القائمة. واستُكمل هذا العمل بإصدار منشور بشأن السجون الخضراء، يتضمن دليلا حول إنشاء السجون المستدامة بيئيا، بعنوان *Green Prisons: A Guide to Creating Environmentally Sustainable Prisons*، ويستكشف السبل الكفيلة بتحسين الاستدامة البيئية للسجون بغرض تحقيق أهداف منها الحد من التأثير السلبي لتغير المناخ وعدم الاستقرار البيئي على مواطن الضعف القائمة داخل المرافق الإصلاحية.

94- وبحث المعهد أيضا الصلات بين الاتجار بالتراث الثقافي والجريمة المنظمة وانعدام الأمن، وسلط الضوء على أن تدمير الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها يقوضان التماسك الاجتماعي والتعافي الاقتصادي في السياقات الهشة.

95- وشملت مبادرات التدريب التكميلية المدرسة الصيفية حول موضوع الهجرة وحقوق الإنسان، التي تناولت التقاطع بين النزوح وأطر الحماية وتدابير العدالة الجنائية، ودورات تدريبية حول الجرائم التي تضر بالبيئة، مما عزز فهم كيف يتقاطع التدهور البيئي والاستغلال غير المشروع مع التحديات الأمنية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالمناخ والمناطق الهشة.

2- التثقيف في مجال القانون الجنائي الدولي والعدالة الجنائية الدولية

96- واصل المعهد الأقاليمي تعزيز التثقيف في مجال القانون الجنائي الدولي والعدالة الجنائية الدولية باعتباره ركيزة أساسية للجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وزيادة فعالية نظم العدالة الجنائية. وركزت الأنشطة على بناء القدرات المهنية المستدامة لدى الممارسين ومقرري السياسات والقيادات المستقبلية في مجال العدالة، وساهمت في تكوين فهم مشترك للاتجاهات الناشئة في مجال الجريمة عبر الوطنية وانتهاكات القانون الدولي.

97- وظلت الدراسات الجامعية العليا عنصرا أساسيا في نهج المعهد الرامي إلى تعزيز السلام والعدالة وتوطيد سيادة القانون. وفي هذا الإطار، نظم المعهد النسخة التاسعة عشرة من برنامج درجة الماجستير في الجريمة عبر الوطنية والعدالة، والتي تضمنت نشاطا مهنيا متخصصا في شكل حلقة دراسية بشأن الدفاع في القانون الجنائي الدولي. ونُظمت الحلقة الدراسية بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني العام للدفاع التابع للمحكمة الجنائية الدولية، وعُقدت لفائدة طلاب البرنامج والمحامين الخارجيين الساعين إلى التخصص في ممارسات الدفاع أمام المحاكم الدولية.

98- وأطلق المعهد أيضا النسخة الثالثة من برنامج درجة الماجستير في القانون السيبراني والأمن السيبراني والقانون الدولي، المقدم حصريا عبر الإنترنت والمصمم بغرض تزويد خبراء متعددي التخصصات بالمهارات اللازمة لتحليل الجرائم السيبرانية ومنعها ومكافحتها من منظور القانون الدولي.

99- وعزز المعهد المهارات العملياتية ومهارات التحقيق في مجالات معقدة مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية وتهريبها من خلال دورات تدريب المدربين والدورات التدريبية المتخصصة، بما في ذلك في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ومنطقة جبال الأنديز. كما ساهمت الدورات التدريبية والحلقات الدراسية المتخصصة التكميلية في تعزيز التطوير المهني لموظفي قطاع العدالة والممارسين في مجال الدفاع ومستشاري الشرطة والعاملين في المجال الدبلوماسي.

100- وعزز المعهد القدرات في مجال سيادة القانون على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال برنامج التدريب في مجالات الجريمة والعدالة والأمن لمستشاري الشرطة والموظفين الدبلوماسيين في نيويورك. وعمل هذا البرنامج، الذي أُطلق بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ونُفِّذ من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالعمل الشرطي والفريق الاستشاري الاستراتيجي المعني بالعمل الشرطي، على تزويد مستشاري الشرطة وموظفي البعثات الدائمة بفهم مشترك للمسائل المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأمن من منظور الأمم المتحدة. وعزز هذا البرنامج، الذي نُفِّذ في شكل منظم ونمائطي، قدرة المشاركين على الانخراط بصورة فعالة في العمليات الحكومية الدولية، ومتابعة الملفات المعقدة المتعلقة بالعدالة والأمن، والمساهمة في مناقشات سياسية مستنيرة ومنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

3- دعم الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة 2023-2026

101- تُموَّل حافظة أنشطة المعهد الأقاليمي الواسعة حصرا من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وجهات مانحة أخرى. ومعظم التبرعات قصيرة الأجل ومخصصة الغرض ومخصصة لمشاريع محددة، باستثناء التبرعات السنوية المقدمة من حكومة إيطاليا، وهي البلد المضيف للمعهد. وسيتطلب تواصل التنفيذ الناجح للإطار البرنامجي الاستراتيجي الطموح للفترة 2023-2026 استمرار الدعم المحوري والتبرعات من جانب الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، التي يعرب المعهد الأقاليمي عن امتنانه لها.